المسيرة السلمية بعد تغيير الادارة الاميركية (المصدر نفسه).

في شأن المتغير الاول الخاص بتقليص عدد أعضاء الوفد الفلسطيني، أعرب روبنشتاين عن شكوكه في امكان استكمال المحادثات بصورة جيدة. وادعى ان وفده جاء الى واشنطن وقد حمل افكاراً واقتراحات عدّة حول قضايا مختلفة (دافار، ١٩٩٢/١١/٨). فيما اعتبرت مصادر اسرائيلية الخطوة الفلسطينية عاملاً من عوامل توتير أجواء المفاوضات بشكل عام و«خرقاً واضحاً لاسس الاطار الذي تحدد في مدريد». أمّا رئيس الوفد الاسرائيلي للمحادثات مع سوريا ايتمار رابينوفيتش، فقال انه وصل «بأيدٍ فارغة». وانه ينتظر رداً سورياً ايجابياً على الوثيقة الاسرائيلية «لأن الكرة أصبحت في الملعب السوري» (المصدر نفسه).

في ظل هذه الاجواء، تحدثت مصادر سياسية اميركية عن ضغوط مارستها الادارة الاميركية على اسرائيل، أدّت الى دفع الجانب الاسرائيلي الى البحث في سبل جديدة لتحريك المفاوضات مع الفلسطينيين. فقدّم اقتراحاً معدّلاً لجدول أعمال يرتكز على بندين أساسيين، كانا، حتى الآن، وراء تصلّب الموقف الفلسطيني: ويتعلّقان بالارض وسلطة القضاء (عل همشمار، ١٩٩٢/١٢/٨).

من جانبه اقترح الوفد الفلسطيني المقلّص في لقاء عقده مع نائب وزير الخارجية الاميركية، ادوارد جيرجيان، عقد لقاءات ثلاثية تضم الفلسطينيين والاسرائيليين والاردنيين لتحريك الجمود الذي سيطر على المحادثات. غير ان الجانب الاسرائيلي رفض الفكرة جملة وتفصيلاً. وقال الناطق بلسانه، يوسي غال: انه «اذا كان علينا العيش سوية ينبغي اولاً تعلُّم كيفية اجراء محادثات دون وسطاء». وان دور راعيي المفاوضات [الولايات المتحدة الاميركية وروسيا] ينحصر في تسهيلها وليس في أخذ مكانة ادارية فيها» (المصدر نفسه).

نصف «حكم ذاتي»

في محاولة منه لتحريك المحادثات مع الجانب الفلسطيني، قدم الوفد الاسرائيلي مقترحاً أقرب الى صيغة «نصف حكم ذاتي». وينص على ان يتسلّم الفلسطينيون شؤون التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي والسياحة والشؤون البلدية، قبل انتهاء مفاوضات الحكم الذاتي. وقد أعدّ الاسرائيليون خمسة ملفات مفصلة حول كل من هذه المجالات. غير ان تعليق الفلسطينيين المفاوضات ليوم واحد بمناسبة «ذكرى الانتفاضة» دفع الجانب الاسرائيلي الى الانتظار وتأجيل طرح مقترحه.

وعلّق ناطق اسرائيلي على هذا التطور وانضمام الوفود العربية الى الوفد الفلسطيني وتعليقهم المفاوضات تضامناً معه بقوله ان المفاوضات «تلقّت ضربة اضافية... ولقد خسرنا وقتاً ثميناً» (هآرتس، ١٩٩٢/١٢/١٠). واتهم الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، بوضع عراقيل أمام المفاوضات أدّت الى سيادة أجواء التشاؤم (يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/١٢/١٠).

الّا ان مستشار وزير الخارجية الاميركية، دان كرتسي، اتهم اسرائيل لا العرب أو الفلسطينيين بالتسبب في جمود المفاوضات. ووجّه كلمات قاسية الى اسرائيل واعتبرها «المسؤولة الاولى عن جمود المحادثات» وقال ان النموذج الذي تعرضه على الفلسطينيين غير مقبول (المصدر نفسه).

وأدّى هذا القدر من الضغط الاميركي، على محدوديته، الى اتخاذ الوفد الاسرائيلي جانب المرونة النسبية مبدياً انفتاحاً ملحوظاً تجاه المواقف الفلسطينية، وخصوصاً في ما يتعلق بالربط بين التسوية المرحلية والتسوية الدائمة. وقالت مصادر اسرائيلية تعقيباً على ذلك بأن اسرائيل «معنيّة ببذل كل جهد ممكن لازالة الشكوك الفلسطينية والاسراع في المفاوضات» (عل همشمار، ١٩٩٢/١٢/١٣). لكن اسرائيل رفضت، في الواقع، عرضاً اميركياً تضمّن اقتراحاً قدّمه ادوارد جيرجيان بأن تقدم بلاده ورقة عمل لجسر الفجوات بين مواقف الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني.

واعتبرت مصادر اسرائيلية هذه المقترحات تعبيراً عن رغبة اميركية في التدخل الفعّال في سير المفاوضات، وتشكّل تحولاً حاداً في سياستها السابقة الداعية الى عدم التدخل المباشر في شأن القضايا الجوهرية التي بحثت في المفاوضات. واستطردت المصادر: «ان اية وثيقة اميركية تشكّل، في هذه المرحلة بالذات، خرقاً واضحاً لقواعد